مناكحته فكالمجوسي كما سيذكره قال الزركشي وهو كحد ذلك الان لعدم العلم بحل مناكحتهم ومن لم تبلغه دعوة الاسلام اي دعوة نبينا وقتل فدية اهل دينه ديته فان كان كتابيا فدية كتابي او مجوسيا فدية مجوسي فان جهل قدر دية اهل دينه بان علمنا مسلة بدين حق كصعف لشيث وابراهيم والتوراة والانجيل ولم يعلم عينه وجب اخس الديات يعني دية المجوسي لانه المتيقن والابان تمسك بما بدل من دين او لم يتمسك بشيء بان لم تبلغه دعوة نبينا اصلا ولا يجوز قتل من لم تبلغه الدعوة اي قبل الدعاء اليها كما متن الروض وان تمكن اي لان العصمة بالاسلام يعني ان تمكنه من الهجرة ولم يهاجر لا يخرجه عن العصمة فتامل

وجرح بالرفع الكف مع الاصابع الخمس وفيه اضافة الي بتقدير النوع وهو الاكثر فوق الكف بما مل للقطع من المنكب المسميان على لغة من يلزم المثنى الالف وهو نعت مقطوع اي وهما المسميان بالمنخرين الخ علابيا ضهما او سوداهما الخ علا فعل ماض وفاعله ضمير البياض وبياضها بالنصب مفعوله وهو مرفوع اي البياض لا جرم لانه فان نقص اي البياض الضوء فتقلص اي ارتفع عدم تكميل الدية اي ديتها وانما يجب قسط ما قطع فيقطاوه المعتمد نظير ما ياتي قريبا في الشفتين سليم الذوقين بقيد على المعتمد كما سيذكره قطعهما الولي قطعها اذا الشارب على الشفة العليا وهما عظمان الخ بنيت الخ كذا بخطه والصواب اللذان بان يروع كذا بخطه اي يزعج في غفلته لينظر اينطلق اولا كما يحلف الاخرس اي بالاشارة ربع سبعها اي الدية وهو ثلاثة ابعرة وارباعة اسباع لان سبع المائة اربعة عشر وربعان فعلى هذا العوا بطل بالهناية بعض الحروف فالتوزيع عاما يحسنه عبارة المنهج وتم لا ان كان عدم احسانه لذلك بجناية فلا دية

فيه

فيه ليلا ينتضا عف الغرم في القدر الذي ازاله الجاني الاول اه قال م ر وان كان الجاني الاول غير ضامن فلو فقأها اي فقعها عند اكثر الفقهاء معتمد ر وهذا هو الفارق اذ تلك اللطيفة اي البصر متعددة بل لان ضبطا نقصانه اي السمع بالرواج الحادة اي العوية من الصليب والخبيث هش اي انبسط وعبس بابه ضرب للاختلاف في محله واعلم انه لا يجب القصاص في المعاني الا في ستة اثنيا السمع والبصر والبطش والذوق والشم والكلام لان لها محالا منضبطة ولا هل الخبرة قوة في ابطالها كما في المنهاج وتم يعقل صاحبه اي يمنعه اذ العقل المنع ولو ادعى ولي المجني عليه الخ ما كان المجنون لا يفيق دعواه قال هنا ولو ادعى ولي المجني عليه الخ وخرج بالغير ولي الخ هذا مكرر مع ما مر كما قاله قل وقد يقال لا تكرار لان الذي ذكره اولا للاحتراز وما ذكره هنا لاجل نسبة القول الي قايله فتامل وقد يقال انه اولا نسبه ايضا لقايله فانه قال الماوردي وغيره وهو محض تكرار وفي الموضحة الخ وقال المصنف وفي الموضحة والسن نصف عشر دية صاحبها لكان اولى واشمل منوفي فهي موضحة ثلث بعير وفي موضحة رضية خمسة اسداس بعير لانها ستة عشر وثلثان عشرها بعير وثلثان بعشرة اسداس فنصف العشرة خمسة اسداس بعير وفي موضحة مجوسية سدس بعير لانها دينها ثلاثة وثلث عشرها ثلث بعير فنصف العشرة سدس بعير لكل من المسيلتين اي الموضحة والسن وذلك انه قال في الموضحة والسن خمس من الابل يستثني الخ صوابه ان يقول وخرج بالثامنة التي وصف السن بها فيما مر اذ لا يصح ان يكون مفهوم القيد مستثنى فتامل قال ان لا يجب الخمس هذا وجه مرجوح والراجح انه لا فرق بين الطويلة والقصيرة في وجوب الخمس كذا بخطه الشيخ عبد الرحمن الاجهوري